مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

08-03-2021

العدد: 3522

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

Daily report on the situation of palestine refugees in Syria

مجموعة العمل: (487) فلسطينية قضين منذ بدء الأحداث في سورية

- تركيا.. فلسطينيو سورية يفتقرون للحماية ومحرمون من خدمات الأونروا
- سخط بين الفلسطينيين بعد قرار الأردن السماح للأوكران دخولها دون تأشيرات
- لهيب الأسعـــار يكـــوي جيوب الفلسطينيين في سورية

آخر التطورات

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية سقوط (487) ضحية من النساء الفلسطينيات منذ بداية المواجهات في سورية على امتداد رقعة الجغرافية للأراضي السورية أي ما يعادل حوالي 16 % من إجمالي الضحايا الذين سقطوا خلال فترة امتداد الصراع الممتدة بين آذار مارس 2011 ولغاية يوم 8 آذار/ مارس 2022.

فيما كشفت المجموعة أن (243) لاجئة قضت نتيجة القصف، و(68) جراء الحصار ونقص الرعاية الطبية في مخيم اليرموك، بينما قضت (28) امرأة بسبب استهدافهن برصاص قناص، و(37) إثر التفجيرات، فيما قضت (24) ضحية بطلق ناري، و (26) غرقاً، في حين أُعدمت (5) لاجئات ميدانياً، و"34" تحت التعذيب في السجون السورية، و(20) لأسباب أخرى (ذبحاً، اغتيالاً، انتحاراً، أزمات صحية، حرقاً، اختناقاً، وبرصاص الاحتلال الصهيوني.

وأشارت مجموعة العمل إلى أن الضحايا الفلسطينيات اللاتي قضين خلال الأعوام السابقة، توزعوا حسب المحافظات في سورية على النحو التالي، على صعيد مدينة دمشق قضى "163" شخصاً، أما في ريف دمشق فقد سقط (152) ضحية، وفي حمص سقط (ضحايا، وفي مدينة حماه فسجل سقوط امرأة في حي الأربعين، وواحدة في مخيم الرمل باللاذقية.

أما في مدينة حلب فقد سقط فيها (20) ضحايا فلسطينيات بمعدل 9 ضحايا في مخيم النيرب و(3) في مخيم حندرات واثنتان في جامعة حلب وواحدة في حي هنانو وواحدة في المدينة أثناء وقوفها على طوابير الخبز.

وفي مدينة درعا فقد سجل سقوط (66) امرأة توزعت إلى (37) ضحية في مخيم درعا و(11) في بلدة المزيريب و(4) في بلدة اليادودة و(2) في درعا البلد.

وأشار فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل، أنه تم توثيق (4116) ضحية من اللاجئين الفلسطينيين قضوا من أماكن مختلفة في سورية.

بالانتقال إلى تركيا يفتقر اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا لأي نوع من أنواع الحماية الدولية، رغم أنهم مسجلون لدى الأونروا كلاجئين، إلا أن الأخيرة تتحجج بأنهم أصبحوا خارج نطاق عملها، وبذلك تنتقل الولاية إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بحسب المادة الأولى الفقرة دال من الاتفاقية الخاصة باللاجئين 1951 التي نصت على "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب دون أن يكون مصير هؤلاء الأشخاص قد سوّي نهائياً طبقاً لما يتصل بالأمر من القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ يصبح هؤلاء الأشخاص، بجراء ذلك، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية".

الا أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لا تقوم بأي دور تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا بحجة أن الولاية القانونية للأونروا. ويشتكي فلسطينيو سورية المتواجدون في تركيا من تملّص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" من القيام بمهامها تجاههم خصوصاً مع غياب دور أي جهة دولية تقوم برعاية مصالحهم في أماكن تواجدهم، حيث تتركز معاناة اللاجئين في الجانبين الإغاثي والقانوني.

من جانبها تبرر "الأونروا" غياب أي دور لها في تركيا بحجة أن عملها محصور بخمسة أقاليم هي غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسوريا، وأنها لا تستطيع أن تمارس أي عمل لها خارج تلك الأقاليم.

وتتسم تركيا بغلاء المعيشة مقارنةً بمستوى المعيشة للقادمين من سورية. لذلك، إن هناك فجوة عميقة بينهما، كذلك إن التدفق الضخم للسوريين إلى تركيا أدى إلى موجة ارتفاع في الأسعار وإيجارات المنازل، الأمر الذي فاقم المعاناة كثيراً وجعل العديد من العوائل تعيش على الفتات وتبحث عن فرصة عمل بأبخس الأثمان لتأمين الخبز فقط، أو تضطر إلى حرمان الأطفال من التعليم، بهدف تشغيلهم، أو لعدم القدرة على تسديد تكاليف الدراسة، فضلاً عن عدم قدرة العديد من العوائل على استئجار منازل للسكن، ما دفعهم إلى السكن التشاركي مع عوائل أخرى، أو السكن في محال تجارية أو أقبية لا تصلح للسكن البشري.

أما في الأردن سرت حالة من السخط والغضب في أواسط الفلسطينيين السوريين، بعد القرار الذي اتخذته المملكة الأردنية القاضي بالسماح للاجئين الأوكرانيين بدخول أراضيها دون الحاجة إلى الحصول على تأشيرة مسبقة، وذلك بسبب العمليات العسكرية الروسية هناك، متهمين السلطات الأردنية باتباع سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع اللاجئين.

ووفقاً لأحد الناشطين الفلسطينيين أن السلطات الأردنية تمنع منعاً باتاً دخول الفلسطيني القادم من سورية وغزة إلى أراضيها، وقد ارتكبت انتهاكات جسيمة بحقهم واعتبرتهم غير مرحب بهم، في حين تفتح أبوابها مشرعة للأوكرانيين، متسائلاً هل هناك درجات في التعامل مع اللاجئين حيث يفضل بعضهم على بعض، على حد تعبيره.

وكانت السلطات الأردنية أقفلت حدودها بوجه اللاجئين الفلسطينيين الفارين من جحيم الحرب في سورية وذلك بحجة حق العودة ومحاربة مشروعات "الوطن البديل" و"التوطين"، لذلك أعادت الكثيرين منهم إلى الأراضي السورية ما عرض بعضهم للاعتقال والقتل، أما من استطاع أن يدخل أراضيها منهم في بداية الأحداث فقد عمدت إلى وضعهم في مخيم "سايبر سيتي" والذي هو عبارة عن معسكر أشبه بمركز اعتقال مغلق تماماً أمنياً يحجز اللاجئون هناك ولا يسمح لهم بالخروج إلا ضمن قيود وكفالات ليوم أو يومين، وبعد اغلاق مخيم سايبر ستي قامت الأردن بنقل من تبقى من العائلات الفلسطينية السورية إلى مخيم حدائق الملك عبد الله بمدينة الرمثا الأردنية الذين يقبعون فيه حبيسي المخيم، جراء التشديد الأمني الذي تمارسه الحكومة الأردنية اتجاههم، والتي تصل إلى عدم السماح لهم بالخروج من المخيم إلا بإذن لرسمي، ولفترة زمنية محدودة.

ووفقاً لإحصائيات الأونروا، يعيش أكثر من (19) ألف لاجئ فلسطيني في الأردن ممن فروا من الحرب السورية، ويواجهون أوضاعاً قانونية ومعيشية غاية في السوء، وتشير أن 100% من الأسر الفلسطينية السورية في الأردن بحاجة إلى المساعدة، وأن 86 % من أسر اللاجئين الفلسطينيين من سورية واقعون في الدين.

في سياق مختلف لا يزال موضوع غلاء أسعار السلع وفي مقدمتها المواد الغذائية الأساسية يؤرق المواطنين الفلسطينيين في سورية، الذين يترقبون موجة غلاء كبيرة، بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وقدوم شهر رمضان، خاصة وأن بعض هذه السلع تم رفع ثمنها بشكل مضاعف، في غياب تام لرقابة السلطات السورية التي لم تعد تكترث بأوضاع مواطنيها الاقتصادية والمعيشية.

وشهدت الأسواق السورية في الآونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية، الأمر الذي أرق اللاجئين الفلسطينيين سورية، وزاد من حالة الإحباط لديهم، فبعد فترة من الاستقرار النسبي خلال الأشهر القليلة الماضية عاد جنون الأسعار من جديد وأصبحت الرواتب التي لم تشهد زيادة، لا تكفي قوت ثلاثة أيام، وغدا رب الأسرة يتخبط يمنة ويسرى ولا يدي ماذا يفعل.

من جانبه ذكر مراسل مجموعة العمل في ريف دمشق أنه وتزامناً مع ارتفاع سعر الدولار الأمريكي، بدأ تجار الأزمات في مخيم خان دنون يحتكرون السلع الغذائية وغيرها من المواد الشرائية بغية بيعها بأسعار مضاعفة وتحقيق الأرباح الطائلة.

ورصدت مجموعة العمل خلال جولة مراسلها الميدانية في عدد من الأسواق في المخيمات الفلسطينية بدمشق، انخفاضا كبيراً في إقبال المواطنين على شراء السلع الغذائية والتموينية بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية وعدم امتلاكهم المال لشراء تلك السلع.

ويعيش في سورية 438 ألف فلسطيني يعاني أكثر من 40 % من اللاجئين التهجير الداخلي والنزوح عن بيوتهم لا سيما سكان مخيمات اليرموك وحندرات ودرعا، كما أن 91 % من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولارين أمريكيين للشخص في اليوم.